

دعوى

| القرار رقم (VSR-2021-205)

| الصادر في الدعوى رقم (V-28231-2020)

لجنة الفصل

الدائرة الثانية للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة

القيمة المضافة في مدينة الرياض

المفاتيح:

غرامة التأخر في السداد - غرامة التأخر في الإقرار- ضريبة القيمة المضافة.

الملخص:

طالبة المدعي بإلغاء قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بشأن غرامة التأخر بالسداد عن الفترات الضريبية (الربع الثالث والربع الرابع لعام ٢٠١٨م، وجميع الفترات لعام ٢٠١٩م)- أجابت الهيئة بأن أفاد بأنه قد تم معالجة تلك الغرامات وإعفاء المدعي منها بناء على المبادرة الوزارية وعليه يطلب انقضاء الدعوى.- ثبت للدائرة أن الدعوى تتعقد بتوفّر ركن الخصومة ومتى تختلف هذا الركن أو زال لأي سبب كان في أي مرحلة من مراحل الدعوى فإنه يكون من المتعين الحكم بانتهاء الخصومة، ويحيث أفاد ممثل المدعي عليها بأنه قد تم معالجة الغرامات محل الدعوى، وإعفاء المدعي منها بناءً على المبادرة الوزارية وعليه يطلب انقضاء الدعوى، وأن وكيل المدعي أفاد بتنازله عن الدعوى.- مؤدي ذلك: انتهاء الخصومة بين الطرفين - اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

المستند:

- مبدأ قضائي: الدعوى تتعقد بتوفّر ركن الخصومة ومتى تختلف هذا الركن أو زال لأي سبب كان في أي مرحلة من مراحل الدعوى فإنه يكون من المتعين الحكم بانتهاء الخصومة.

الوقائع:

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وآلـه وصحبه ومن والـه؛ وبعد: إنه في يوم الأحد ١٤٤٢/٠٩/١٨هـ الموافق ٢١/٠٤/٢٠٢١م، اجتمعت الدائرة الثانية

للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في مدينة الرياض، وذلك للنظر في الدعوى المشار إليها أعلاه، وحيث استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية برقم (٢٨٣١-٧) (٢٠٢٠-٢٨٣١). تاريخ ٢٨/١٠/٢٠٢٠م.

تلخص وقائع هذه الدعوى في أن... بموجب هوية وطنية رقم (...), بصفته مالك مؤسسة ... للمقاولات سجل تجاري رقم (...), تقدم بلائحة تضمنت اعترافه على غرامات التأخير بالسداد عن الفترات الضريبية (الربع الثالث والرابع لعام ٢٠١٨م، وجميع الفترات لعام ٢٠١٩م) ويطلب إلغائها.

وبعرض لائحة الدعوى على المدعي عليها أجبت على النحو الآتي: «أولاً: الدفع الشكلي: حيث قدم المدعي صيغة دعواه خالية من بيان الأسانيد القانونية التي تعضد طلباته ومن الفترات الضريبية المعتبر ضده، ولأنه من لوازم قبول الدعوى شكلاً اشتتمال صيغة الدعوى على موضوع الدعوى وما يطلبه المدعي وأسانيده، وذلك استناداً إلى المادة (٤) من نظام المراقبات الشرعية والتي نصت على أنه: «ترفع الدعوى من المدعي بصحيفة -موقعة منه أو من يمثله- تودع لدى المحكمة من أصل وصور بعده المدعي عليهم، ويجب أن تشتمل صيغة الدعوى على البيانات الآتية: و- موضوع الدعوى، وما يطلبه المدعي، وأسانيده»، و المادة (٨) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية والتي نصت على أنه: «ترفع الدعوى بصحيفة موقعة من المدعي أو من وكيله أو ممثله النظامي- من خلال الأمانة العامة - موجهة إلى لجنة الفصل، مستوفية للمتطلبات الآتية: ٧- موضوع الدعوى، وما يطلبه المدعي، وأسانيده...»، بناءً على ما تقدم، تكون الدعوى غير مستوفية شروطها النظامية. ثانياً: الطلبات: بناءً على ما سبق فإن الهيئة تطلب من اللجنة الموقرة الحكم بعدم قبول الدعوى شكلاً.»

وفي يوم الأحد ٦/٠٩/١٤٤٢هـ الموافق ١٨/٠٤/٢١٠٢م، افتتحت الجلسة والمنعقدة عبر الاتصال المرئي طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استناداً على ما جاء في البند رقم (٢) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ٢١/٤/١٤٤٢هـ، للنظر في الدعوى المرفوعة ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل، وبالمناداة على أطراف الدعوى حضر وكيل المدعي/... هوية رقم ...) بموجب وكالة رقم (...)، وحضر /.... ذو هوية وطنية رقم (...) (... الجنسية) بصفته ممثل للمدعي عليها «للهيئة العامة للزكاة والدخل» بموجب خطاب التفویض رقم (...) وتاريخ ٠٦/٠٤/١٤٤٢هـ الصادر من وكيل المحافظ للشؤون القانونية، وبسؤال وكيل المدعي عن دعواه أجاب بأنه يحصر طلباته في إلغاء غرامات التأخير في السداد عن الفترات الضريبية الربع الثالث والربع الرابع لعام ٢٠١٨م وجميع الفترات لعام ٢٠١٩م، وبعرض ذلك على ممثل المدعي عليها أفاد بأنه قد تم معالجة تلك الغرامات وإعفاء المدعي منها بناء على المبادرة الوزارية وعليه يطلب انقضاء الدعوى، وبسؤال المدعي عن رده أفاد بتنازله عن الدعوى، وعليه قررت الدائرة رفع الجلسة للمداولة، تمهدياً لإصدار القرار.

الأسباب:

بعد الاطلاع على أوراق الدعوى وبعد التدقيق، وبعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١٢٥) بتاريخ ١٤٢٥/١٠/١٥هـ وتعديلاته، ولائحة التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (١٥٣٥) بتاريخ ١٤٢٥/٦/١١هـ وتعديلاتها، واستناداً لنظام ضريبة القيمة المضافة الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم (١١٣) وتاريخ ١٤٣٨/١١/٢هـ وتعديلاته، وعلى اللائحة التنفيذية للنظام الصادرة بقرار من مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل برقم (٣٨٣٩) وتاريخ ١٤٣٨/١٢/٤هـ وتعديلاتها، وعلى قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي الكريم رقم (٤٠٢٦) وتاريخ ١٤٤١/٦/١١هـ، وعلى الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون الخليجي، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة، وحيث أن هذا النزاع يعد من النزاعات الداخلية ضمن اختصاص لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية بموجب المرسوم الملكي رقم (١١٣) وتاريخ ١٤٣٨/١١/٢هـ، وحيث أن الدعوى تتعلق بتوفيق ركن الخصومة ومتي تخلف هذا الركن أو زال لأي سبب كان في أي مرحلة من مراحل الدعوى فإنه يكون من المتعين الحكم بانتهاء الخصومة، وحيث أفاد ممثل المدعى عليها بأنه قد تم معالجة الغرامات محل الدعوى، وإعفاء المدعى منها بناءً على المبادرة الوزارية وعليه يطلب انقضاض الدعوى، وحيث أفاد وكيل المدعى بتنازله عن الدعوى.

القرار:

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:

- انتهاء الخصومة بما اتفق عليه الطرفان.

صدر هذا القرار حضورياً بحق الطرفين، وقد دددت الدائرة ثلاثة أيام موعداً لتسليم نسخة القرار، وللدائرة أن تمدد موعد التسلیم لثلاثة أيام أخرى حسبما تراه، ويعتبر القرار نهائياً واجب النفاذ وفقاً لما نصت عليه المادة الثانية والأربعون من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

وصَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدَ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.